



الحصاد المصرفي

2012

• إعداد: منى الدغمي

عام التعافي النسبي.. و2013 الإنجاز الفعلي والمفاجآت

«بازل 3» وتطبيق مبادئ الحوكمة أهم حدثين للبنوك في 2013

أبرز المؤشرات

استمرار تجنّب المخصصات

لم يكن 2012 استثناءً، إذ استمرت المصارف في تجنّب المخصصات، بنوعها المحددة والعامّة، إما لتغطية القروض المتعثّرة أو لزيادة التحوط. وكان مجموع أرصدة مخصصات القروض والسلفيات للبنوك قد بلغ 94 مليون دينار في الربع الأول من العام الحالي، فارتفع هذا المبلغ إلى 290 مليون دينار في النصف الأول من 2012 مقارنةً بالفترة ذاتها من 2011، أي في حال تجنّب البنوك لمخصصات في النصف الثاني تعادل المخصصات التي تمّ تجنّبها في النصف الأول فإن مجمل ما سيتمّ تجنّبه يقدر بنحو 580 مليون دينار في 2012. ويبدو أن البنوك الكويتية ستجنّب في 2013 أيضاً أكبر نسبة مخصصات خليجياً مقابل القروض المتعثّرة، في الوقت الذي تجاهد فيه لتسوية ديون عدد كبير من الشركات. وفي حين ستبلغ نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض 5,6% هذا العام، من المتوقع أن ترتفع إلى 6,7% في عام 2013، وفق بيانات بنك أرقام كابيتال، ووفق أرقام بنك الكويت المركزي، يبلغ إجمالي ديون 95 شركة استثمرت نحو 4,4 مليار دينار كما في نهاية أكتوبر الماضي. وكان بنك الكويت الوطني، أكبر مصرف في البلاد، قد صاعف مخصصاته 5 مرات في الربع الثالث من هذا العام لتبلغ 54 مليون دينار، وفق الأرقام المتوافرة لدى «بلومبيرغ». وهذه أكبر نسبة ارتفاع بين أكبر 5 مصارف مدرجة من حيث الأصول في الشرق الأوسط.

تأثر الائتمان بالبيئة التشغيلية الصعبة

ضعف الائتمان استمر في 2012، ولم يشهد قطاع الإقراض المصرفي أي حركة لافتة هذا العام. وواصلت القروض إلى القطاعات المالية غير المصرفية نموها السلبي بنسبة 16,7% على أساس سنوي في أكتوبر 2012 مقابل 16,4% على أساس سنوي في سبتمبر 2012. ويعزى ذلك إلى استمرار الحذر والتحوط في البنوك، وكذلك البيئة التشغيلية الصعبة وضعف الشهية على الإقراض. وسوء الوضع الائتماني للكثير من المقترضين. فيما شهد النمو الكلي للقروض زيادة بنسبة 4,5% في العشرة أشهر الأولى من عام 2012 وفي حالة استمرار الزخم الحالي لنمو القروض للفترة المتبقية من العام فإن نمو القروض لعام 2012 ككل سيقدّر بنحو 5,4% مقابل 1,63% في 2011. وسجل الائتمان نمواً بنسبة 4,6% لأول 9 أشهر من 2012، مرتفعاً 1,19 مليار دينار، ليبلغ إجمالي كتلة التمويل لدى المصارف 26,8 مليار دينار كما في نهاية سبتمبر الماضي. وكانت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك لقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية (بمجموعه مكون من شركات الاستثمار) قد تراجعت 13,4% في أول 10 أشهر من العام الحالي، لتهبط بنحو 382,1 مليون دينار، من 2,83 مليار دينار في نهاية ديسمبر. وبلغت نسبة النمو في حجم الائتمان 13,2% على أساس سنوي لدى البنوك الإسلامية في الكويت في نهاية الربع الثالث من 2012 ليصل إلى 11,1 مليار دينار، في حين بلغت نسبة النمو في نظيرتها التقليدية لنفس الفترة 5,6% فقط إلى 18,6 مليار دينار.

تراجع أرباح البنوك بنسبة 3,2%

تراجعت أرباح البنوك المحلية الـ 9 المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية 3,2% في 9 أشهر. وقد بلغ إجمالي أرباح القطاع 437,8 مليون دينار في 9 أشهر مقارنة مع 452,6 مليوناً في الفترة نفسها من 2011. وكان «التجاري» هو البنك الوحيد الذي سجل خسائر في هذه الفترة المالية، في حين تراجعت أرباح كل من بنك الخليج بنسبة 18,2% والبنك الأهلي الكويتي بنسبة 23,8%. أما بقية البنوك ففسّجت نمواً في أرباحها تراوح بين 1,4% لبنك الكويت الوطني و19,8% للبنك الأهلي المتحد. وقد استحوذ «الوطني» كعادته في الأعوام الأربعة الماضية على أكثر من نصف أرباح كامل القطاع.

ارتفاع الأصول الأجنبية بـ 8,6%

ارتفعت الأصول الأجنبية لدى البنوك المحلية بنسبة 8,6% منذ بداية العام حتى نهاية أكتوبر الماضي لتتبع من 8,141 مليارات دينار إلى 8,839 مليارات دينار بزيادة قدرها 698,5 مليون دينار. وأشار التقرير إلى أن هذه الأصول تبلغ نحو 19% من إجمالي أصول القطاع المصرفي التي بلغت 46,3 مليار دينار والتي زادت بنسبة 5% مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي عندما بلغت 44,4 مليار دينار. من جانب آخر، انخفضت المطالبات الأجنبية على البنوك المحلية بنسبة 15% خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بقيمة 459 مليون دينار، لتهبط من 3,159 مليارات دينار إلى 2,7 مليار دينار، وتستحوذ المطالبات الأجنبية على نسبة 5,8% من إجمالي مطالبات البنوك.

نمو الودائع بنسبة 6,4%

نمت الودائع في المصارف 6,4% منذ بداية العام وحتى نهاية سبتمبر لتبلغ 32,7 مليار دينار، حيث تراجعت إبداعات الحكومة في البنوك المحلية بنحو 148,4 مليون دينار في شهر سبتمبر الماضي، في حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص 44,7 مليوناً، وتكون بذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص 3,2% في 9 أشهر إلى 27,6 مليار دينار، في حين قفزت الودائع الحكومية 27,9% إلى 5,1 مليارات.

ارتفاع السيولة

سجل فائض السيولة في النظام المصرفي ارتفاعاً إلى 6 مليارات دينار في نهاية أكتوبر 2012 مقابل 5,9 مليارات دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، وتوقع تقرير «بيتك» أن يزيد فائض السيولة في النظام المصرفي في نهاية العام الحالي بمقدار مليار دينار مقارنةً بفائض السيولة العام الماضي.

يتعلق بضابوية ما سيحدث على المستوى الإقليمي والخطر الثالث يتعلق بالأزمة السياسية المحلية ومدى حدتها.

من جانبه، رأى عضو مجلس إدارته بنك الكويت الدولي جاسم زينل أن سنة 2013 ستكون بداية التعافي وستة بوادر الخير على البنوك المحلية عموماً، معللاً ذلك بأن معظم البنوك أخذت ما يكفيها من المخصصات وأصبحت ميزانيتها نظيفة، وقوية. وأضاف في السياق ذاته أن المطلوب من الحكومة الحالية ومجلس الأمة أن يكونا على توافق ويسعيا نحو الإنجاز وتنفيذ وتحقيق طموحات الشعب.

وحذر زينل من تكرار سيناريو تضخم القروض الاستهلاكية التي من شأنها أن تتقل كاهل الدولة وتؤثر على الوضع الاقتصادي العام، داعياً إلى ضرورة تحفيز القروض الاستثمارية لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني ودعم ربحية البنوك.

فيما رأى رئيس مجلس إدارة المصرف الخليجي التجاري د.فؤاد العمر أن وضع البنوك المحلية تحسن وأخذت ما يكفي من المخصصات خلال فترة 4 سنوات، مشيراً إلى أنه من المفروض أن تبدأ في تحريك عجلة الائتمان لدعم وضع القطاع الخاص.

وأشار إلى أن سنة 2013 ستشهد عدة أحداث رئيسية لاسيما منها تطبيق اتفاقية بازل 3 التي بموجبها ستكون البنوك أكثر تشدداً من حيث الرهونات.

وقال إن تطبيق اتفاقية بازل 3 من الممكن أن تضعف خطوط الائتمان أكثر من منطلق مبادئ الاتفاقية التي تنص على أن تكون الرهونات مضمونة وبعيدة عن المخاطر.

وأكد العمر على ضرورة استقرار الوضع السياسي لضمان انتعاش الاقتصاد الكلي الذي بدوره سيساعد البنوك على منح التسهيلات الائتمانية دون خوف من التعثر في السداد.

ولفت إلى أن البنوك ستكون ملزمة في 2013 بتطبيق مبادئ الحوكمة مما سيؤديها إلى زيادة في عدد أعضاء مجالس إدارتها وستكون أكثر جدية في التحوط من المخاطر.



د.فؤاد العمر



جاسم زينل



جاسم السعدون



عبدالمجيد الشطي

زينل: 2013 عام بداية التعافي وأحذر من تكرار سيناريو تضخم القروض الاستهلاكية



العمر: البنوك ستكون أكثر جدية في التحوط من المخاطر

مستربكاً بان هناك مخاطر تحدق بها لا يمكن إغفالها لاسيما أن الجزء الأكبر من الائتمان الممنوحة استهلاكية. ورأى أن النمو الائتماني ليس صحيحاً لأنه من شأنه أن يفتح الباب للاستهلاكية وليس من القروض الموجهة نحو الاستثمار. وأوضح في السياق ذاته أن دخل البنوك من مصادر أخرى، القروض وهي موجهة بنسبة كبيرة للأفراد ومضمونة من قبل الحكومة. والمصدر الثاني من حيث إيراداتها الخارجية وتواجهها في مخاطر رئيسية، مشيراً إلى أن الخطر الأول يتعلق بالنمو الضعيف للاقتصاد العالمي والثاني

على الإبقاء بتلك المعايير. وأقار الشطي بأن عام 2013 سيشهد حدثين مهمين وهما تطبيق معايير بازل 3 وتطبيق مبادئ الحوكمة، مشيراً إلى أن الالتزام بالحوكمة داخل البنوك سيصنعها من أي أزمات في المستقبل.

من جانبه، رأى رئيس مجلس إدارة شركة الشال للاستشارات الاقتصادية جاسم السعدون أن البنوك المحلية مستقرة ولها ما يكفي من السيولة والمخصصات.

وقال إن البنوك تبدو مؤمنة ونموها أعلى في بعض أنواع الإقراض وسيكون أداءها المالي مقبول وأفضل من السنة الحالية.

الشنطي: 2013 سيكون أفضل من سابقه على مستوى الأرباح التشغيلية

وأوضح أن البيئة التشغيلية للبنوك المحلية ستبقى صعبة على الرغم من إعادة هيكلة كثير من شركات الاستثمار لديونها وتماذج أعمالها.

وأكد على ضرورة اتخاذ إجراءات فعلية وتنفيذية من قبل الحكومة الحالية لتخص خطة التنمية لتحريك عجلة الاقتصاد وإدخال البنوك المحلية لدعم تلك المشاريع في الخطّة.

وأشار إلى أن 2013 سيشهد التركيز على موضوع التوافق مع معايير بازل 3، متوقعاً أن البنوك الكويتية لديها القدرة

4 إصلاحات.. و5 معايير تضمنتها اتفاقية «بازل 3»

غير المشروطة بعودك وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقبالة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف. وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقيات الأساسية.

● **المعيار الثاني:** تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقرضة المثابة والناتجة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الربو من خلال فرض متطلبات أرصدة إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

● **المعيار الثالث:** تدخل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لمليارات نسبة الدين في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة.

كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لتغطية المخاطر الأساسية.

● **المعيار الرابع:** الحؤول دون اتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للانشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتد أيام الركود الاقتصادي عن الإقراض فتعتمد الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني. ● **المعيار الخامس:** يعود هذا المحور إلى مسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها. ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالي للسيولة. وتقتصر اعتماد نسبتيّن الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً أما النسبة الثانية «NSFR» فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف منها أن يتوافر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

5 معايير تضمنتها بازل 3:

● **المعيار الأول:** تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقترصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة أخرى مضافاً إليها أدوات رأس المال الحكومي.

5 ضعف بيئة التشغيل والتحديات السياسية الإقليمية والمحلية والحراك السياسي التي تشهدها منطقة الربيع العربي. 6 آثار المخاطر العالية في الأسواق العالمية والأسواق العربية المحيطة بعد اضطرابها بالثورات العربية. 7 صغر حجم الاقتصاد المحلي بالكويت مما يجعل المنافسة بين البنوك شرسة.

أبرز الأحداث 2012

- استقالة محافظ البنك المركزي الشيخ سالم العبدالعزیز - فبراير 2012.
- تعيين د.محمد الهاشل محافظاً للبنك المركزي - مارس 2012.
- تخفيض الفائدة نصف في المائة لتصبح 2% - أكتوبر 2012.
- تدشين صاحب السمو الأمير بنك وربة ليرتفع عدد البنوك الإسلامية إلى 5 بنوك - مايو 2012.

7 تحديات تواجه البنوك في 2013

تواجه البنوك 7 تحديات في 2013 والتي جاء أغلبها امتداداً للتحديات التي فرضتها تداعيات الأزمة المالية العالمية والمناخ العام في البلاد والمتملة في التالي:

- 1 استمرار شركات الاستثمار في الانكماش في ظل عدم اليقين على صعيد السوق والبيئة التنظيمية واستمرار الضغوط على أسعار الأصول. وذلك بالرغم من تقدمها في خفض المديونيات.
- 2 عدم رغبة البنوك في زيادة انكشافها على قطاع العقار رغم المؤشرات الأولية التي تشير إلى تعافيه، وهو يشكل مع قطاع الإنشاءات 26% من إجمالي قروض الجهاز المصرفي.
- 3 عدم سعي البنوك لزيادة تمويلها للاستثمارات الخاصة في الأسهم، خاصة أن التوقعات للبورصة الكويتية تنبئ بتحسن بالايقين، على الرغم من بعض الانتعاشات الموسمية.
- 4 تشدد البنوك أكثر من حيث الرهونات في ظل تطبيقها لمعيار بازل 3.

توقعات عالمية لأداء البنوك الكويتية في 2013

● **بنك HSBC:** توقع بنك «إتش اس بي سي» أن تبقى تكلفة المخاطر مرتفعة في القطاع المصرفي الكويتي العام المقبل على الرغم من نقاولة الحذر بنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة على المستوى الاقتصادي.

وأكد «إتش اس بي سي» أنه مازال مقتنعاً بأن القطاع المصرفي الكويتي سيزيد تغطية القروض غير المنتظمة في 2013، وقال إنه «على الرغم من تراجع معدلات تكوين القروض غير المنتظمة الجديدة، فإن مشكلات قطاع الاستثمار لم تجد حلاً بعد، ما يدفع البنوك إلى الاستمرار في زيادة مستويات تغطية القروض غير المنتظمة».

وأعرب «إتش اس بي سي» عن اعتقاده أن البنوك ستستمر في زيادة تغطية القروض غير المنتظمة بالنظر إلى عدم تغير مستوى مديونيات شركات الاستثمار.